اقتصاد

تونس: الإضراب يجبر الحكومة على التفاوض

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أجبر التهديد بالإضراب العام، حكومة نجلاء بودن، على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الاتحاد العام التونسي للشغل، بعد فترة توتر بين الطرفين استمرت أشهرا. حيث أعلن مكتب الاتحاد، أمس الاثنين، تلقّيه دعوة لعقد جلسة تفاوضية ستجمع ممثلي النقابة مع الطرف الحكومي.

وتأتي جلسة التفاوض قبل أيام من إضراب يفترض أن يشمل 159 مؤسسة حكومية، تشمل القطاعات الحيوية الكبرى، وأهمها النقل بجميع فروعه.

ومنذ نهاية شهر مايو/أيار الماضي، أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل أن القطاع الحكومي سينفذ إضرابا، على خلفية ما اعتبره «تعمّد الحكومة ضرب مبدأ التفاوض وتنصّلها من تطبيق الاتفاقيات المبرمة، وعدم استعدادها لإصلاح المؤسسات العمومية، وكذلك إلى الارتفاع الجنوني المتواصل في أسعار كافة المواد». وكانت النقابات بدأت في القطاعات الكبرى إصدار برقيات الإضراب، بينما تواصل قيادة الاتحاد التعبئة داخل الجهات وحشد العمال من أجل إنجاح خطة الضغط على الحكومة. وقال الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل، منعم عميرة، إن المنظمة النقابية تلقّت دعوة رسمية من الحكومة من أجل عقد جلسة تفاوض حول حزمة المطالب التي ناقشها الاتحاد في اجتماع هيئته الإدارية، والتي تم على ضوئها تبنّي قرار الإضراب.

وأكد عميرة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن إلغاء الإضراب المقرر الخميس المقبل من عدمه سيقرر من قبل هياكل المنظمة، على ضوء النتائج التي ستحقق في جلسة التفاوض مع وزير الشؤون الاجتماعية. ويرفض الاتحاد العام التونسي للشغل السياسات الحكومية التي تسعى إلى فرض سياسة الأمر الواقع على الشريك الاجتماعي وتمرير إصلاحات اقتصادية، ترى النقابات أن الموظفين سيتحمّلون فيها الوزر الأكبر. ويطالب الاتحاد بهامش مشاركة واسعة في أي خطة إصلاح تتعهد بها الحكومة لدى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تمويل لدعم الموازنة. ويرى الخبير الاقتصادي خالد النوري، أن المفاوضات بين الاتحاد والسلطة تخدم مصالحة الطرفين في الظرف الحالي وتمنع البلاد من تكبّد خسائر باهظة.

وقال النوري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن كلفة يوم إضراب في القطاع الحكومي يمكن أن تفوق 200 مليون دينار، معتبرا أن اقتصاد البلاد لا يستطيع تحمّل خسائر إضافية، بعد أن أنهكته الخصومات السياسية وتداعيات الظرف الاقتصادي العالمي.

وأضاف المتحدّث أن قبول الحكومة للتفاوض مع الاتحاد العام التونسي للشغل يفتح أفقا لتهدئة الأوضاع الاجتماعية في البلاد وخفض نسب التوتر العام، مؤكدا أن النقابات أيضا تتجنّب خسارة ورقة الإضراب العام.

ويرى النوري أن الذهاب إلى إضراب عام هو آخر الأسلحة التي يمكن أن يستخدمها اتحاد الشغل في مواجهته مع الحكومة، مرجّحا أن يقدم الطرفان تنازلات من أجل تفادي الإضراب العام أو تأجيله موعده في أسوأ الحالات.

يرفض الاتحاد التونسي للشغل التفاوض حول إصلاحات تستهدف حقوقا مكتسبة للتونسيين، ومنها التعديل الدوري للرواتب، وترميم القدرة الشرائية للموظفين. في المقابل، تطرح السلطات برنامج إصلاحات يهدف إلى ترشيد كتلة الرواتب، ورفع الدعم عن الغذاء والطاقة بداية من عام 2023.

(Getty)

زيادة مبيعات سيارات الطاقة الجديدة

سجلت الصين ارتفاعاً كبيراً في حجم مبيعات سيارات الطاقة الجديدة في شهر مايو/ أيار الماضي. وأظهرت أرقام واردة من جمعية سيارات الركاب الصينية أن حجم مبيعات سيارات الطاقة الجديدة وصل إلى 360 ألف وحدة في الشهر الماضي، بزيادة 91,2 بالمائة على أساس سنوي، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). وارتفع هذا الرقم بنسبة 26,9 بالمائة قياسا بإبريل/ نيسان الماضي. في الأشهر الخمسة الأولى، زاد حجم مبيعات سيارات الطاقة الجديدة في البلاد بنسبة 119,5 بالمائة على أساس سنوي، ليصل إلى 1,71 مليون وحدة. وبشكل عام، انتعش حجم مبيعات سيارات الركاب في مايو مقارنة مع الشهر الأسبق، بزيادة 29,7 بالمائة على أساس شهري حسب الجمعية.

أخبار

النظام السوري يرفض شراء «القمح الأميركي»

قال وزير الزراعة التابع لحكومة النظام السوري، حسان قطنا، إن حكومته لن «تشتري القمح المزروع في مناطق سيطرة «قوات سورية الديمقراطية» «قسد» الذي كان مصدرَه بذور «فاسدة» وزعتها واشنطن على مزارعين في مناطق

محددة بناحية القامشلي شمال شرقي سورية». ونقلت «صحيفة الوطن» التابعة للنظام عن وزير الزراعة في حكومة بشار الأسد أن «المحافظين التابعين للنظام يواصلون جمع القمح من المناطق الخاضعة لسيطرته ومناطق خارجة عن سيطرته أيضا، باستثناء مناطق جرى توزيع بذار القمح فيها سابقا من قبل «هيئة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية». وحسب ما نقلته الصحيفة، تقوم حكومة النظام بدفع «100» ليرة سورية زيادة على ثمن كل كيلو غرام قمح يأتي من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وذلك تشجيعا للمزارعين من أجل البيع لحكومته، لكن الحكومة استثنت من هذا الدعم مناطق محددة تخضع لـ«قسد».

العراق: اعتماد البطاقة الوقودية في نينوي

أعلنت وزارة النفط، أمس، عن اعتماد البطاقة الوقودية في نينوى أسوة بمحافظة كركوك، مبينة أن ذلك جاء لضمان الانسيابية والعدالة بالتوزيع. وقال مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية حسين طالب، في بيان تلقته وكالة الأنباء العراقية (واع)، إن «الشركة اعتمدت هذا الإجراء بعد زيارة المحافظة والاطلاع على واقع التجهيز فيها، الذي أشر وجود طلب متزايد من قبل المركبات التابعة لمحافظات الإقليم للتزود بالوقود من محطات تعبئة الوقود في محافظة نينوى مما أثر على تزاحم عدد المركبات أمام منافذ التجهيز، بالرغم من زيادة حصة المحافظة من 2 مليون و600 ألف لتر يوميا من البنزين إلى 3 ملايين لتر يوميا».

السعودية ترخّص لـ3 شركات تقنية

أصدرت هيئة الحكومة الرقمية، بالسعودية الحزمة الأولى من التراخيص المرحلية لأعمال الحكومة الرقمية لـ 3 شركات، وهي «علم لأمن المعلومات»، و«تكامل لخدمات الأعمال»، و«ثقة»؛ وذلك لتطوير وتشغيل 15 منصةً ومنتجاً حكومياً رقمياً قائماً. وأوضحت الهيئة، في بيان لها أمس الإثنين، أن قائمة المنصات والمنتجات تتبع 10 جهات وهي (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة العدل، والهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة العامة للنقل، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والهيئة العامة لعقارات الدولة، والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز).

السيسي: الأسعار في مصر تقل عن بعض الدول الغربية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال كلمته في افتتاح مشروع إنتاج حيواني في المنوفية (شمال)، أمس الاثنين: «الأسعار في مصر تقل عن مثيلتها في بعض الدول الغربية، والمفروض الأسعار لدينا تبقى أكبر من كده بكثير. وأنا والله مش بقول كلام عشان أجامل الحكومة، ولكن التضخم سجل معدلات وصلت إلى 11% في دول غربية غنية ومستقرة، ولا توجد لديها أزمة في النمو السكاني المرتفع مثل مصر». وأضاف: «يوجد دول عدد سكانها لا يزال ثابتاً منذ 40 عاماً، وتعاني من التضخم بسبب آثار الحرب والزيادة العالمية في الأسعار. والأزمة الروسية - الأوكرانية بدأت منذ أشهر، ولكن الدولة المصرية استعدت لها بإجراءات استباقية، وبقول كده للمصريين عشان يعرفوا أن ده أقصى حاجة ممكن نعملها لضبط الأسعار».

وتابع السيسي: «لو كان معدل نمو الإنتاج الحيواني المحلي بنفس معدل الزيادة في السكان، كان من الممكن أن نحافظ على الأسعار، ولكن هناك متغيرات حدثت في أسعار الأعلاف، والتي نستورد جزءا كبيرا منها من الخارج، وبالتالي يجب زراعة واستصلاح أكبر حجم من الأراضي للسيطرة على تكلفة الإنتاج». وواصل: «برميل النفط تجاوز الـ120 دولاراً، ومن الممكن أن يصل إلى 150 دولاراً، والحكومة في مصر حريصة على أن تجعل أسعار الوقود والطاقة في متناول المواطنين». وزاد السيسي: «نتحدث عن 17 مليون مشترك (وحدة) يدفعون أقل من 50% من أسعار الطاقة، ومش بقول كده لأن الدولة (تمن على شعبها)، ولكن حتى نجعل فاتورة الأعباء ممكنة ومناسبة لكل المواطنين. وتكلفة إنتاج الكهرباء زادت لأن الغاز المستخدم في محطاتها ارتفع بدوره، والوحدة التي كان يبلغ ثمنها 5 دولارات وصلت حالياً إلى 21 دولاراً»، على حد زعمه. ويتناقض حديث السيسي كلياً مع الزيادات المرتقبة في أسعار الكهرباء للاستهلاك المنزلي، للمرة التاسعة توالياً منذ توليه الحكم عام 2014، على الرغم من عدم اعتماد حكومته أي مخصصات مالية لدعم بند الكهرباء منذ 3 سنوات، حيث سجلت المخصصات «صفراً» في مشروع الموازنة الجديدة (2022-2023)، وكذلك في الحسابات الختامية لموازنتي 2019-2020 و2020-2021 على الترتيب.

متفرقات اقتصادية

الجزائر: غلاء المعيشة يلتهم الادخار العائلي

الجزائر ـ **حمزة كحال**

«كنت أدخر سنوياً ما بين 300 ألف إلى 350 ألف دينار (بين 2000 دولار و2400 دولار) سنوياً، وأتركها لقضاء العطلة مع العائلة أو لمواجهة أي طارئ. أما اليوم، فقد أصبحت كلمة ادخار من الماضي الجميل. فمنذ سنة 2020 تهاوت مدخراتي، ولم أتمكن من وضع بعض الدنانير جانباً، في ظل الغلاء الذي نعيشه اليوم». بهذه النتيجة والملاحظة، أجاب المواطن عبد الوهاب زراولية الذي يشتغل موظفاً في إدارة البلدية، عن سؤال لـ «العربي الجديد» عن حجم ادخاره السنوي، أو حتى الشهري، في ظل تغيير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

وتعتبر حالة زراولية مشابهة لحالة الملايين من الجزائريين الذين اضطروا إلى التخلي عن عادة الادخار التي توارثتها العائلات بناءً على ثقافتها الاقتصادية منذ زمن بعيد وكان الدينار الجزائري قد سجل انخفاضاً غير مسبوق في تاريخه أمام الدولار والعملة الأوروبية الموحدة، مواصلاً بذلك سقوطه الحر أمام العملات الأجنبية، بوتيرة سريعة تفوق توقعات الحكومة، رافعاً نسب التضخم الذي بات يلتهم قدرة الجزائريين الشرائية. جميلة مواطنة تعمل ممرضة في مستشفى عمومي، تقول لـ «العربي الجديد» إنها وزوجها لم يدخرا أي دينار سنة 2021، ولا حتى 2022. وتضيف المتحدثة نفسها: «كنا في السابق ندخر ما يقارب مائة ألف دينار سنوياً (900 دولار حالياً) نتركها لقضاء عطلة صغيرة في الجزائر أو ننفقها في المناسبات الدينية وغيرها التي ترتفع فيها المصاريف». والملاحظ أن «الادخار» البطيء لعادة «الادخار العائلي» لم يقتصر على أصحاب الدخل الضعيف والمتوسط، بل امتد إلى أصحاب الدخل المرتفع، أي ما فوق مائة ألف دينار شهرياً (900 دولار)، حيث دُفعت هذه الفئة دفعاً نحو تغيير عاداتها الإنفاقية بشكل قلص ادخارها ونسف العديد من مشاريعها. وهو حال خير الدين رشاش الذي يشتغل في قطاع الضرائب، والذي كشف لـ «العربي الجديد» أن «مدخراته تقلصت بحوالي النصف في ظرف سنة، وذلك بسبب غلاء المعيشة، وهو ما قاده إلى تغيير مشاريعه كتغيير السيارة والاكتفاء بقضاء العطلة في الجزائر أو تونس عوض الذهاب الى أوروبا، كما كان مبرمجاً». هذا ويمثل الادخار العائلي خمس الادخار الوطني في الجزائر، ما جعله منبعاً لتمويل الاقتصاد المتعثر أخيراً بفعل تراجع مداخيل البلاد من بيع النفط. وحسب الخبير الاقتصادي جمال نور الدين، يمثل «الادخار العائلي قرابة 15 مليار دولار إذا ما جمعنا الادخار الموضوع في البنوك والمنازل أو ما يعرف في الجزائر بـ «تحت الوسادة»». وأضاف لـ «العربي الجديد» أن «نهاية العهد بين الجزائريين والادخار كان متوقعاً، بالنظر لعدة متغيرات، منها انهيار الدينار بأكثر من ثلث قيمته في ظرف سنة، وما تبعه من ارتفاع للتضخم الذي بلغ 8 بالمائة في الثلث الأول من 2022، حسب التوقعات، وعندما نتحدث عن تدهور العملة وارتفاع التضخم، فهذا يعني ارتفاع أسعار السلع والخدمات».

ارتفاع الأسعار سبّب لأكد دخول الجزائريين (فرانس برس)

موسم حصاد ضعيف للقمح في العراق

اتساع موجة الجفاف حيد مئات آلاف الهكتارات الزراعية هذا العام عن إنتاج القمح

بغداد ـ **احمد عبد**

مع أزمة إمدادات القمح العالمية، يواجه العراق أسباباً أخرى للقلق حيال خزينه الاستراتيجي من المحصول، بعد اتساع موجة الجفاف التي حيدت مئات آلاف الهكتارات الزراعية هذا العام عن إنتاج القمح، بما يضع البلاد التي تستهلك سنوياً نحو 5 ملايين طن أمام تحدٍ آخر لتأمين المحصول الذي يصنع منه الخبز وهو وجبة غذاء رئيسة في البلاد. وفي هذا السياق، قال عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي في البرلمان العراقي محمد شياع السوداني، لـ «العربي الجديد»، إن الحكومة لم تبادر لغاية الآن بخطوات لتوفير خزين استراتيجي من القمح، وخصوصا أن المؤشرات الأولية كانت واضحة مبكرا في ذلك من خلال ضعف تنفيذ الخطة الزراعية، بسبب الجفاف وشح الأمطار. ووفقا للسوداني، فإن «الحكومة لم تهتم باحتمال قيام حرب بين روسيا وأوكرانيا على ضوء التهديدات والسجالات بين الدولتين والتي استمرت لفترة طويلة، ما نتج عنه أن العراق دخل في أزمة قمح. وأوضح أنه «لغاية الآن لا توجد خطوات عملية توازي حجم وخطورة المشكلة سوى الرهان على ما يسوقه الفلاحون هذا الموسم والذي لن يتجاوز مليون ونصف مليون طن من الحنطة (القمح) المزروعة محليا، وهذه الكمية تكفي لثلاثة أشهر». وحمّل عضو لجنة الاقتصاد في البرلمان العراقي أحمد الربيعي الحكومة مسؤولية إيجاد بدائل سريعة لتكوين خزين استراتيجي للبلاد يكفي فترات طويلة على غرار دول أخرى.

وأضاف الربيعي متحدثا لـ «العربي الجديد»، أن «الاقتصاد العراقي هش وليس بمستوى التحديات التي يشهدها العالم، فضلاً عن وجود الكثير من المشاكل التي تواجهه داخلياً وخارجياً، والمؤسسات الاقتصادية الوطنية تحتاج إلى إصلاح وإعادة نظر في خططها لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية».

واعتبر أن وضع البلاد الغذائي في ما يتعلق بالقمح ما زال قلقا والحكومة مطالبة بالتحرك سريعا لتأمين حاجة البلاد في ظل تسابق الدول لعقد صفقات التوريد وتأمين حاجتها. وفي هذا السياق، قال الخبير بالشأن الاقتصادي ضرغام محمد علي إن الخزين الاستراتيجي من القمح غير مؤمّن بشكل كامل، بسبب عدم وجود السيولة المالية التي تغطي نفقات شراء القمح، فضلاً عن عدم قدرة السعة الخزنية للدولة لاستيعاب كميات كبيرة من المحصول». وأضاف في حديث لـ «العربي الجديد»، أن ما ينتجه العراق من محصول القمح لا يسد سوى ثلث الحاجة المحلية، وخاصة أن المنطقة تشهد منذ سنوات مواسم جفاف أثرت بشكل كبير على إنتاجه الزراعي. وقال المنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين بارق شبّر إن العراق نادراً ما يحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، والبلد يعتمد منذ عقود طويلة على استيراد المواد الغذائية والحبوب بسبب التحولات الهيكلية في الاقتصاد العراقي والجارية منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي مع بروز وهيمنة القطاع النفطي.

وأوضح شبّر في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن النقص الحالي في احتياجات المجتمع العراقي من القمح، يمكن مواجهته من قبل صاحب القرار السياسي بإجراءات مزدوجة وعلى المدى القصير، من خلال تقديم المزيد من الدعم والحوافز الفنية والمالية للمزارعين، مع التركيز على تشجيع ودعم استخدام التقنيات الحديثة في الري في الموسم الزراعي القادم.

خبير اقتصادي: الخزين الاستراتيجي غير مؤمّن بالكامل

تحقيق

العرب في تركيا تحت وطأة التضخم: أحلام الهجرة العكسية

احتضنت تركيا ملايين العرب الفارين من بلادهم بسبب الحروب والاضطهاد، إذ اندمج سريعاً الكثير منهم في المجتمع التركي وأثروا العديد من القطاعات التجارية والعقارية والسياحية، ولكن في الفترة الأخيرة، باتوا في مرمى أزمات معيشية خانقة جنباً إلى جنب الأتراك، في ظل الارتفاع القياسي للتضخم، ما دفع بعضهم إلى التفكير في الهجرة العكسية خارج البلاد. قصص كثيرة في هذا الإطار يرويها مواطنون عرب من جنسيات مختلفة، لـ «العربي الجديد»

اسطنبول ـ **طارق الشال**

العرب والأتراك عانوا جنبا إلى جنب من ارتفاع الأسعار (الأناضول)

هل حان وقت الهجرة العكسية من تركيا بعدما كانت ملاذاً لهم خلال السنوات الماضية؟ هذا السؤال بدأ يتردد كثيراً في أوساط مئات الآلاف من العرب الذين باتوا في مرمى أزمات معيشية خانقة وخاصة مع قفزات أسعار السلع والخدمات وقلة فرص العمل، ما وضعهم في موقف لا يحسدون عليه وخاصة أن الاتجاه إلى خيار مغادرة البلاد طواعية إلى دول أخرى ليس سهلاً. وتأتي المعاناة المعيشية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في تركيا بشكل كبير في السلع والخدمات وغيرها من المتطلبات الحياتية، حيث وصل مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية مايو/أيار الماضي إلى 73,5% على أساس سنوي. ووعدت السلطات التركية أكثر من مرة باحتواء أزمة التضخم المرتفعة، التي أرجعت جانبا منها إلى نتائج حرب أوكرانيا والتي رفعت أسعار الوقود والأغذية. والخيارات المتاحة أمام الأسر العربية ليست بالأمر السهل بالنسبة للكثير منها، إذ إنها جاءت إلى تركيا للهروب من واقع بلادها المتدهور سواء بسبب الحروب والاضطرابات والقلاقل السياسية أو الاضطهاد والملاحقات الأمنية أو الفقر، وتأتي في مقدمة هذه الأسر تلك التي جاءت من سورية ومصر واليمن وليبيا والعراق.

المغادرة والمعيشة الصعبة

قصص كثيرة يرويها مواطنون عرب من جنسيات مختلفة حول ما يعانونه، خلال الفترة الأخيرة، وسط موجات غلاء متعاقبة لا تهدأ مع ثبات الدخول تقريباً وقلة فرص العمل المتاحة لهم، بالإضافة إلى القوانين التي فرضتها السلطات التركية وتقيد من تحركاتهم داخل البلاد. يروي المواطن المصري المقيم في منطقة إسنيورت بمدينة إسطنبول، إسماعيل البحيري، أن ارتفاع أسعار السلع والإيجار بهذا الشكل يدفعه إلى البحث عن دولة أخرى للانتقال إليها هو وأسرته، مشيرا إلى أنه يعلم جيدا أن أزمة التضخم الحاصلة في الوقت الحالي أصابت جميع دول العالم، ولكنه يرى أن الرواتب في الدول الأخرى وتحديدا أوروبا قادرة على امتصاص ارتفاع الأسعار. وأضاف البحيري، خلال حديثه لـ «العربي الجديد»، أنه في حال انتقاله إلى دولة أخرى فإنه يدرس الذهاب إلى هولندا أو كندا بهدف اللجوء، مشيرا إلى أن أصدقاءه المقيمين هناك أخبروه أن رواتبهم تكفيهم للحصول على الحياة الكريمة. وأوضح البحيري، أن ما يعيشه الآن في ظل التضخم الحاصل أصبح يزيد من الأعباء المعيشية على أسرته، بالإضافة إلى حالة الغليان التي تبثها المعارضة التركية في نفوس المواطنين لتبذ الأجانب مستغلين الأزمة الاقتصادية الحالية، ما يزيد المخاطر على المقيمين الأجانب، فضلا عن القوانين و«التضييقات» التي تفرضها السلطات على أصحاب الإقامات السياحية وغيرها في الوقت الحالي.

ومنذ مطلع العام الجاري، بدأت وزارة الداخلية التركية من خلال إدارة الهجرة بفرض قوانين جديدة تقيد المساحة التي كانت تتيحها للأجانب المقيمين داخل البلاد خلال السنوات السابقة عبر إصدار إقامات سياحية لهم، فأصبحت تُرفض أغلب الإقامات السياحية، بل وهناك بعض إقامات الطلبة الأجانب الجدد تم رفضها.

كما عملت «الداخلية» على تفتيت تمركز الأجانب في مناطق معينة داخل المدن عبر إصدار قرار يمنع تسجيل الأجانب في النفوس (السجل المدني) بأكثر من 20%، وبالتالي تعكس تلك الإجراءات بداية رغبة حكومية في تقليص عدد الأجانب بالبلاد.

وهو الأمر الذي يثير مخاوف اليمني المقيم في منطقة بيني بوسنة بمدينة إسطنبول، محمد ساسي، إذ قال إن القوانين الجديدة التي تضيق الخناق على الأجانب المقيمين، بالإضافة لارتفاع الأسعار اليومي في شتى السلع والخدمات، مقابل ثبات الأجور، تدفعه إلى الانتقال إلى الولايات أخرى داخل تركيا البعيدة عن إسطنبول نظرا لرخص الأسعار بها مقارنة بالمدن الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة. وأضاف ساسي، خلال حديثه لـ «العربي الجديد»، أن الانتقال إلى خارج تركيا صعب للغاية في ظل تنامي الوفود الأوكرانية على البلدان التي تسمح باللجوء إليها، ما يجعل الانتقال إلى تلك الدول أمرا ليس باليسير، مضيفا أنه لا يفضل أيضا الانتقال إلى بلد غير مسلم. وتتوقع الأمم المتحدة أن يبلغ عدد اللاجئين الأوكرانيين الفارين من بلادهم جراء العمليات العسكرية الروسية في 24 فبراير/شباط الماضي، نحو 8,3 ملايين شخص، مشيرة إلى أن العدد الحالي من اللاجئين الأوكرانيين يقدر بحوالي 5,2 ملايين لاجئ.

حكايات اسر عربية

قصة أخرى يرويها السوري المقيم بمنطقة الفاتح بمدينة إسطنبول، فاضل حنيفه، قائلا إن حالة الغلاء التي تشهدها البلاد تزيد من الأعباء المعيشية، مضيفا أنه يعيش هو وعائلته الكاملة في شقة. ويعمل هو وأخوه ووالده، وعلى الرغم من ذلك فإن ارتفاع الأسعار يضغط على ميزانية العائلة المكونة من 8 أفراد. وأشار حنيفه، لـ «العربي الجديد»، إلى أن استمرار ارتفاع الأسعار الحاصل يزيد من حالة الاحتقان الداخلي تجاه العرب عموما والسوريين تحديدا بسبب ادعاءات المعارضة التركية بأن الأجانب هم سبب الزيادة في الأسعار وارتفاع البطالة، لافتا إلى أنه في حال استمر هذا الوضع سيسعى للخروج من تركيا إلى ألمانيا. وتروي ربة منزل سورية، رامة الفدا، أن الغلاء يدفعها هي وزوجها وولداها إلى تجنب استخدام المواصلات قدر الإمكان، واستغلال العروض التي تقدمها سلاسل المتاجر الكبرى. وأشارت الفدا، خلال حديثها لـ «العربي الجديد»، إلى أن كل متجر يتميز بأنه يبيع سلعة معينة بسعر رخيص، ما يجعلها تتنع تلك المتاجر لتوفير أكبر قدر ممكن من المال، إلا أن هذا برهقها نتيجة أنها تتنقل بين 4 متاجر لشراء 3 أو 4 سلع فقط. ورغم تلك المحاولات لتقليل الأعباء على أسرتها، تقول رامة، إن ارتفاع الأسعار بشكل يومي لا يمكّن زوجها الذي يتقاضى راتب 5700 ليرة من القدرة على الإيفاء بجميع مستلزمات البيت، مشيرة إلى أن ارتفاع السلع الغذائية، بجانب فواتير الكهرباء والماء والوقود، يجعل من الصعوبة بمكان مجاراة كل تلك الزيادات في آن واحد. وارتفع سعر البنزين منذ مطلع العام الجاري من متوسط 12,37 ليرة للتر الواحد إلى 28,42 ليرة للتر أي بزيادة بلغت 129,7%، بينما ارتفعت أسعار الديزل من متوسط 11,51 ليرة للتر الواحد إلى 25,99 ليرة للتر أي ارتفع بنحو 125,8%، (الدولار = نحو 17,2 ليرة).

تخفيف الاستهلاك

من جانبه، قال تونسي يعمل في قسم المبيعات بإحدى الشركات العقارية العربية بإسطنبول، عفيف موسى، إن ارتفاع الأسعار يضغط على ميزانية العائلة المكونة من 8 أفراد. وأشار حنيفه، لـ «العربي الجديد»، إلى أن استمرار ارتفاع الأسعار الحاصل يزيد من حالة الاحتقان الداخلي تجاه العرب عموما والسوريين تحديدا بسبب ادعاءات المعارضة التركية بأن الأجانب هم سبب الزيادة في الأسعار وارتفاع البطالة، لافتا إلى أنه في حال استمر هذا الوضع سيسعى للخروج من تركيا إلى ألمانيا. وتروي ربة منزل سورية، رامة الفدا، أن الغلاء يدفعها هي وزوجها وولداها إلى تجنب استخدام المواصلات قدر الإمكان، واستغلال العروض التي تقدمها سلاسل المتاجر الكبرى. وأشارت الفدا، خلال حديثها لـ «العربي الجديد»، إلى أن كل متجر يتميز بأنه يبيع سلعة معينة بسعر رخيص، ما يجعلها تتنع تلك المتاجر لتوفير أكبر قدر ممكن من المال، إلا أن هذا يرهقها نتيجة أنها تتنقل بين 4 متاجر لشراء 3 أو 4 سلع فقط. ورغم تلك المحاولات لتقليل الأعباء على أسرتها، تقول رامة، إن ارتفاع الأسعار بشكل يومي لا يمكّن زوجها الذي يتقاضى راتب 5700 ليرة من القدرة على الإيفاء بجميع مستلزمات البيت، مشيرة إلى أن ارتفاع السلع الغذائية، بجانب فواتير الكهرباء والماء والوقود، يجعل من الصعوبة بمكان مجاراة كل تلك الزيادات في آن واحد. وارتفع سعر البنزين منذ مطلع العام الجاري من متوسط 12,37 ليرة للتر الواحد إلى 28,42 ليرة للتر أي بزيادة بلغت 129,7%، بينما ارتفعت أسعار الديزل من متوسط 11,51 ليرة للتر الواحد إلى 25,99 ليرة للتر أي ارتفع بنحو 125,8%، (الدولار = نحو 17,2 ليرة).

تخفيف الاستهلاك

من جانبه، قال تونسي يعمل في قسم المبيعات بإحدى الشركات العقارية العربية بإسطنبول، عفيف موسى، إن ارتفاع الأسعار يدفعه إلى تخفيف استهلاكه قدر الإمكان والاحتفاظ بأمواله بالدولار، بسبب تراجع الليرة بشكل يومي. وأضاف موسى، خلال حديثه لـ «العربي الجديد»، أنه على الرغم من محاولاته لضبط مشترياته بهدف تخفيف الأعباء، إلا أن زيادة الأسعار بشكل يومي دون وجود أي انخفاض تدفعه في بعض الأحيان إلى شراء بعض الأجهزة وغيرها من الحاجات التي يرغب بها في الوقت الحالي، وأرجع ذلك للأداء الاقتصادي الذي غرس في داخله أن سعر اليوم أفضل من الغد.

بينما يروي اليمني الذي يقيم بمدينة أفجيلر ويعمل في مجال تصدير الملابس للدول الخليجية، سالم بوالعيد، أن جزءا كبيرا من دخله يذهب لشراء السلع الغذائية التي تزيد بنسب كبيرة، مشيرا إلى أن في مطلع شهر مايو/أيار الماضي كانت أسعار الفاكهة تتراوح بين 10 و15 ليرة للكيلو بينما في منتصف الشهر ذاته تجاوزت الـ 30 ليرة للكيلو، أما الخضروات فيقول إنها مرتفعة منذ مطلع العام. وتابع بوالعيد، خلال حديثه لـ «العربي الجديد»: «حتى نهاية عام 2020 كنت أقوم بشراء العديد من السلع وأجد أن إجمالي ما اشتريته لا يتجاوز 200 ليرة تركية، بينما الآن أقوم بشراء بعض السلع الضرورية وأجد أن فاتورة مشترياتي تتجاوز 500 ليرة». وتختلف وجهات النظر بين الأسر العربية المقيمة بتركيا في التعاطي مع تلك الأزمة التضخمية التي ضربت العالم أجمع، إلا أن تركيا تعد إحدى أكثر الدول المتضررة نتيجة اعتمادها على استيراد أغلب حاجاتها من الطاقة ما يجعلها تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الكبيرة في أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل الآن نحو 122 دولارا مقابل متوسط 80 دولارا للبرميل مع بداية العام الجاري.

جهود حكومية واختيارات محدودة

من جانبه، يعلق الخبير الاقتصادي التركي، إمرا أرپا، على هذا الأمر، قائلا إن التضخم يلتهم دخول الأتراك والأجانب والعرب وكل من يعيش تحت سقف الاقتصاد المحلي، مشيرا إلى أن تداعيات ارتفاع الأسعار وتفهّر سعر صرف العملة المحلية تتفاقم في ظل ثبوت الأجور عند الحد الأدنى الذي تم تثبيته في مطلع العام الجاري.

الحكومة تضع حدا أعلى لزيادة إيجارات المنازل عند 25%

مؤشر التضخم قفز الى 73,5% (Getty)

وأضاف أرپا، لـ «العربي الجديد»، أنه في الوقت الحالي تسعى الحكومة إلى تمرير قانون يسمح لها برفع الحد الأدنى مرة أخرى خلال العام الجاري في محاولة لامتصاص ردات الفعل الناتجة عن التضخم، فضلا عن إعلان وزير العدل التركي عن تثبيت نسبة الزيادة السنوية للإيجار عند 25%، ما قد يسهم في تقليل حدة ارتفاع الأسعار خلال الفترة القادمة. وأوضح الباحث التركي، أن الأسر العربية التي تعيش في تركيا نتيجة الاضطرابات التي تشهدها بلدانهم لن تكون الخيارات أمامها كثيرة، مشيرا إلى أن دول العالم تشهد معدلات تضخم مرتفعة وأن ما يؤول على تركيا يؤول على الدول الأخرى، مضيفا أنه رغم معدلات التضخم التي تشهدها تركيا، إلا أنه لا تزال أسعارها مناسبة مقارنة بباقي الدول الأوروبية. وقبل نحو أسبوع، أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده ستواصل خفض أسعار الفائدة وليس زيادتها في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. وهون من شأن تضخم يزيد على 70%، معتبرا أنه إحدى عدة مشاكل يعاني منها الاقتصاد. وقال أردوغان إن جزءا من مشكلة التضخم هو أن بعض المواطنين يصرون على الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملات الأجنبية، والجزء الآخر هو المدخلات المستوردة بسبب تزايد الإنتاج». وأشار إلى تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، وقال: «إذا لم يكن هناك أي صدام في المنطقة، فإن الناس سيمكنهم الشعور بفوائد ملموسة لبرنامجنا الاقتصادي. بحدونا الأمل بأننا سنكون في هذه المرحلة في الأشهر القليلة الأولى من العام القادم». وكان وزير العدل التركي بكر بوزداغ، قد أعلن، في 9 يونيو/حزيران، أن «الحكومة ستضع حداً أعلى يتعلق بالزيادة المسموح بها في إيجارات المنازل عند 25 %، على أن تطبق على عقود الإيجار الموقعة حتى 1 يوليو/ تموز 2023».

النص الكامل على الموقع الالكتروني

86% ارتفاعاً في التكاليف

ذكرت وكالة تخطيط إسطنبول (IPA) التابعة لبلدية بيوك شهير في مدينة إسطنبول (IBB)، أن متوسط تكلفة المعيشة في إسطنبول لأسرة مكونة من 4 أفراد خلال شهر مايو/أيار الماضي ارتفع إلى 19 ألفا و950 ليرة (1157 دولارا). وأشارت الدراسة التي نشرتها الوكالة في 3 يوليو/حزيران الجاري، إلى أن تكلفة المعيشة في إسطنبول زادت في مايو/أيار الماضي بنحو 78,7%، مقابل أبريل/نيسان الذي سبقه، بينما ارتفعت على أساس سنوي بنحو 86,02%. ولفتت الدراسة التي تصدرها الوكالة شهريا، إلى أنه خلال شهر مايو/أيار الماضي ارتفع سعر الشاي بنحو 30%، وسعر اللحوم بنسبة 15%.

مؤشرات الأسواق

الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها، أمس الإثنين، على انخفاض مؤشر السوق العام 34,2 نقطة ليبلغ مستوى 7433,15 نقطة، بنسبة انخفاض بلغت 0,46 %.. وتم تداول 167 مليون سهم عبر 11712 صفقة نقدية بقيمة 46,2 مليون دينار كويتي (نحو 166,3 مليون دولار أميركي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 34,2 نقطة ليبلغ مستوى 5812,06 نقطة، بنسبة انخفاض بلغت 0,59%، عبر تداول 89,2 مليون سهم من خلال 4464 صفقة نقدية بقيمة 10,4 ملايين دينار (نحو 37,4 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الأول 34,9 نقطة ليبلغ مستوى 8225,39. بنسبة انخفاض بلغت 0,42 %. عبر تداول 77,8 مليون سهم في 7248 صفقة بقيمة 35,8 مليون دينار (نحو 128.8 مليون دولار).

الإمارات

تشهد أسهم الشركات المدرجة بأسواق الإمارات منذ بداية الأسبوع الماضي أرباحا وخسائر متفاوتة وسط التوسع في تطوير القطاع المالي، وبدء تداولات جديدة بأسواق المال الإماراتية، وذلك بعد الاطلاع على بيانات أسواق المال الإماراتية. وتصدر سهم شركة «فيرتغلوب» قائمة الأسهم المرتفعة للأسبوع الثاني على التوالي بنسبة بلغت 7,14 %، التي قفزت أرباحها خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 319%. أما عن الأسهم القيادية التي واجهت خسائر ملحوظة خلال الأسبوع الماضي، فمنها سهم «بنك أبوظبي الأول» الذي انخفض بنسبة 3,53%.. وارتفعت أرباح بنك أبوظبي الأول 104%. خلال الربع الأول من عام 2022.

سلطنة عمان

شهدت شركة كلية مجان (BACS)، المدرجة بسوق مسقط، تراجعًا في أرباحها عن 9 أشهر منتهية في مايو/ أيار الماضي، بنسبة 18,87%.. على أساس سنوي. وبلغت أرباح الشركة بعد حسم الضرائب 607,91 آلاف ريال (1,58 مليون دولار). خلال 9 أشهر منتهية في مايو/ أيار الماضي، مقارنة بأرباح قيمتها 749,3 ألف ريال (1,94 مليون دولار)، أرباحاً في 9 أشهر من عامها المالي الماضي. وبلغت قيمة المصروفات الضريبية على الشركة 104,95 آلاف ريال عن 9 أشهر من العام المالي الجاري، مقابل إعادة ما قيمته 52,62 ألف ريال إلى الشركة عن 9 أشهر من عامها المالي الماضي.

السعودية

شهد سوق الأسهم السعودية «تداول»، أول من أمس، تنفيذ 5 صفقات خاصة بقيمة إجمالي 184,97 مليون ريال، من خلال 4,33 ملايين سهم. ووفقاً لبيانات تداول السعودية، كانت أكبر الصفقات على سهم «دله الصحية» وبلغت قيمتها 57,7 مليون ريال بنحو 500 ألف سهم، وتم تنفيذ الصفقة عند سعر 115,40 ريالا. وكانت ثاني أكبر الصفقات لسهم «سابك» بقيمة 25,86 مليون ريال، بكمية بلغت 232,98 ألف سهم، وتم التنفيذ بسعر 111 ريالا للسهم. وشهد سهم «ساب» تنفيذ صفقتين، عند سعر 39 ريالا. وتم تنفيذ صفقة على سهم «بن داود» بقيمة 11,76 مليون ريال بسعر 90 ريالا للسهم.

طاقة

تدرس واشنطن مع حلفائها في أوروبا خطة وضع سقف لسعر برميل النفط الروسي ضمن استراتيجية تقليل دخل موسكو من الصادرات والمشتقات البترولية وخفض كلف الحظر على القوى الغربية. ومن الخطط التي جرت مناقشتها تشكيل أوروبا تكتلاً من مستوردي النفط لتحديد سقف السعر المستهدف

«كارتيل» غربي لمواجهة موسكو

واشنطن تبحث مع أوروبا تحديد سقف لسعر النفط الروسي

لندن ـ **موسى مهدي**

قالت مصادر غربية إن واشنطن تناقش مع حلفائها في أوروبا خطة جديدة لخفض دخل الخزينة الروسية من صادرات الخامات البترولية بدلاً عن الحظر الذي بات مكلفاً لكل من واشنطن والدول الأوروبية حتى قبل تنفيذه في أوروبا بشكل كامل. وتتلخص الخطة في أن تشكل دول الاتحاد الأوروبي تحالفاً مع مجموعة من الدول الكبيرة المستهلكة للنفط للاتفاق على تحديد «سعر معين للبرميل المستورد من روسيا وكذلك للمشتقات البترولية الروسية»، وتأمل واشنطن عبر هذه الخطة خفض دخل النفط الروسي المتحقق لدى الخزينة الروسية، وتبعاً لذلك تأمل واشنطن في إجبار روسيا على وقف الحرب في أوكرانيا. وهي خطة تستهدف تقليل دخل النفط الروسي بدلاً من تجفيف الدخل المتحصل من مبيعاته في أوروبا. وكانت دول الاتحاد الأوروبي قد أقرت في مايو/أيار الماضي خطة لحظر واردات الخامات والمشتقات البترولية الروسية. وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية وقتها إن الخطة ستخفض مبيعات الخامات الروسية لأوروبا بنسبة 66% فوراً وبنسبة 90% في نهاية العام. وحسب نشرة «أويل برايس» الأميركية في تقرير صدر يوم الأحد، ناقش رئيس الوزراء الإيطالي، ماريو دراغي، مع الرئيس الأميركي جو بايدن مجموعة من الخيارات لخفض دخل روسيا من النفط.

من بين هذه الخيارات، حسب النشرة النفطية، إنشاء «كارتيل من المشترين» أو تكتل من «مستهلكي النفط» لتحديد سقف معين لسعر الخام المستورد من روسيا. أو إقناع كبار المنتجين في أوبك لزيادة الإنتاج. ويرى خبراء أن الخيارين بحاجة إلى بذل جهود كبيرة لتحويلهما إلى واقع.

وتخوف الإدارة الأميركية من التداعيات الخطرة لحظر النفط الروسي على مستقبل الاقتصادات العالمية، خاصة الاقتصادين الأميركي والأوروبي. وتثار احتمالات من قبل العديد من المصارف الغربية وعلى رأسها مصرف «غولدمان ساكس» أن الاقتصاد الأميركي قد يدخل مرحلة ركود اقتصادي. كما أن هناك مخاوف على كساد الاقتصاد الأوروبي الذي تجاوز فيه معدل التضخم نسبة 8% لأول مرة. وستضطر أوروبا لدفع كلفة كبيرة للحرب الأوكرانية خلال العام الجاري، وربما تؤثر كلف الحرب على تماسك الاتحاد الأوروبي وفق مراقبين. ويلاحظ أن المخاوف الأميركية من التضخم وارتفاع كلف المعيشة بسبب فواتير النفط والمشتقات البترولية تتزامن مع قرب دورة النصف لانتخابات الكونغرس الأميركية التي ستبدأ في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وبالتالي فإن إدارة بايدن، تتحسب لنتائج هذه الانتخابات على الأغلبية التي لديها في الكونغرس. وكانت وزيرة الخزانة الأميركية، جانيت يلين قد قالت في تصريحات نقلتها صحيفة «وول ستريت جورنال»، يوم 9 مايو/أيار الجاري «إننا نرغب في الحفاظ على تدفق الخامات الروسية للأسواق العالمية حتى تنخفض الأسعار ونتفادى حدوث ركود اقتصادي عالمي». وأضافت قائلة: «يمكن أن تؤدي خطوة الاتحاد الأوروبي بحظر البترول الروسي إلى رفع أسعار النفط، وتقود إلى صعوبات لصناع السياسة الذين يحاولون معاقبة روسيا على غزو أوكرانيا»، مشيرة إلى أن مثل هذه الخطوة ستقلل من الخسائر التي من المتوقع أن تتكبدها الاقتصاد العالمي.

من بين الخطط التي جرت مناقشتها بين الدول الأعضاء في مجموعة السبع لخفض لتقليل دخل الخزينة الروسية من النفط، استخدام صناعة التأمين الغربية التي تصدر بوليصات التأمين على السفن والشحنات النفطية المستوردة من روسيا وإلزامها بوضع «سقف سعري محدد» للبرميل النفط الروسي. وتتركز معظم شركات التأمين على النفط في بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن النفط في الميزانية الروسية. وكانت وزارة المالية الروسية قد أكدت أن متوسط سعر برميل النفط الروسي من نوعية خام الأورال بلغ في المتوسط في أبريل/ نيسان الماضي مستوى 70,52 دولار بزيادة نسبتها 12,8% عن نفس الشهر من العام 2021. وحسب وكالة تاس قالت وزارة المالية الروسية في بيان في 4 مايو/ أيار الماضي، إن متوسط سعر برميل الأورال في أبريل/ نيسان 2022 بلغ 70,52 دولار للبرميل. من جانبها قالت بيانات «سنات تيستا» المتخصصة في البيانات المالية، إن سعر خام الأورال بلغ 78,8 دولارا حتى بعد الحسومات. ويشير محللون إلى أن روسيا ستحقق إيرادات كبيرة حتى في حال تراجع أسعار خاماتها بعد الحسومات السعرية الكبيرة التي بلغت أكثر من 30 دولاراً. وتشير تقديرات إلى أنه حتى إذا بقيت الأسعار عند 90 دولارا للبرميل هذا العام فستحصد الميزانية الروسية على 65 مليار دولار إيرادات إضافية، وإذا وصل سعر البرميل إلى 100 دولار ستكسب الميزانية مبالغ تتراوح بين 73 - 80 مليار دولار إضافية، ولكن في أعقاب إعلان الحظر الأوروبي على الطاقة الروسية ارتفعت الأسعار إلى نحو 120 دولاراً لخام برنت، وهنالك توقعات تشير إلى أن سعر النفط ربما يحلق فوق 150 دولاراً خلال العام الجاري. وبالتالي وعلى الرغم من الكلفة العالية لإنتاج النفط الروسي والضرائب عليه، فإن الهامش الربحي سيظل مرتفعاً للخامات الروسية. وحسب البيانات الروسية الرسمية، تتراوح كلف الإنتاج للخامات الروسية بين 15 إلى 45 دولاراً للبرميل وفق نوعية الحقل وسهولة الاستخراج. لكن من جانبها تشير تقديرات شركة «أي إتش أس ماركت» الأميركية، إلى أن كلفة انتاج النفط الروسي هي الأعلى في العالم، حيث تبلغ كلفة إنتاج البرميل من الحقل البحري 44 دولاراً، بينما تبلغ كلفة الإنتاج للحقل البري 42 دولاراً للبرميل، ولكن كلفة الحقل في منطقة المتجمد الشمالي قد تفوق هذه المبالغ كثيراً. في المقابل فإن كلفة الإنتاج للبرميل في السعودية تقدر في المتوسط بنحو 17 دولاراً. كما تقول «أي إتش أس» أن الحكومة الروسية تفرض كذلك ضرائب مرتفعة على الشركات البترولية العاملة في روسيا. وحققت روسيا خلال الأيام المئة الأولى من غزو أوكرانيا عائدات قدرها معهد فنلندي بنحو 93 مليار يورو من صادرات النفط والغاز الطبيعي. وذكر تقرير صدر عن «مركز البحوث حول الطاقة والهواء النظيف» الذي يتخذ من هلسنكي مقراً له، أن دخل النفط الروسي يرتفع في وقت تحض أوكرانيا الغربيين على وقف واردات الطاقة الروسية لحرمان الكرملين من مصدر تمويل الحرب. وحسب التقرير، شكلت واردات الاتحاد الأوروبي نحو 61% من دخل صادرات الطاقة الروسية، أي ما يقارب 57 مليار يورو، خلال الأيام المئة الأولى من الغزو الروسي لأوكرانيا. يذكر أن كلاً من الصين وألمانيا وإيطاليا كانت من كبار الدول المستوردة للنفط الروسي. ويشكل النفط الخام ومشتقاته الدخل الرئيسي للخزينة الروسية، حيث بلغت 46 مليار يورو في المائة يوم الأولى من الحرب على أوكرانيا. ويقدر الهامش الربحي لبرميل النفط الروسي بنسبة 31,3% في عام 2021. ويذكر ان سعر خام برنت لعقود أغسطس/ آب بلغ 120 دولاراً بينما بلغ سعر خام غرب تكساس الأميركي الخفيف لعقود يوليو/ تموز بلغ نحو 118 دولاراً في التعاملات الصباحية أمس الإثنين وفقاً لبيانات وكالة بلومبيرغ.

ويلاحظ أن تراجع حجم الإنتاج الروسي لم يؤثر حتى الآن على دخل الخزينة الروسية من النفط ومشتقاته، حيث إن الارتفاع في أسعار الخامات العالمية بات يعوض أي تراجع في حجم الانتاج الروسي الذي فاق 11 مليون برميل يومياً قبل الغزو الروسي.

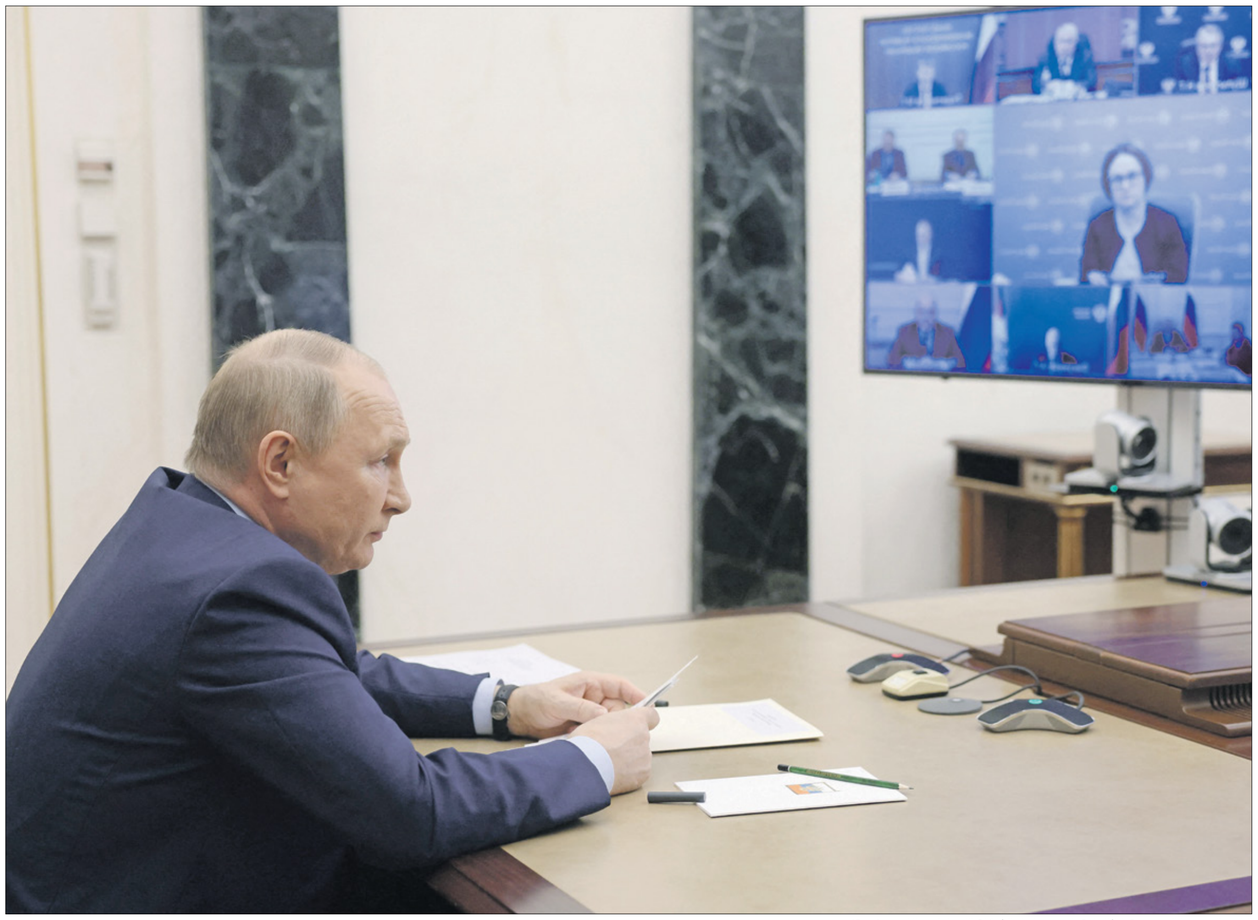
الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء اجتماع مع رؤساء الشركات النفطية عبر الفيديو (Getty)

روسيا تحصد 93 مليار يورو

أظهرت أرقام مركز أبحاث مستقل، الاثنين، أن روسيا حققت خلال أول 100 يوم من غزو أوكرانيا 93 مليار يورو من عائدات تصدير الطاقة، معظمها من الاتحاد الأوروبي. يذكر أن ما خسرته روسيا من كمية الصادرات بسبب «المقاطعة الطوعية» من الشركات وكل من بريطانيا والولايات المتحدة عوضته من ارتفاع اسعار النفط. وقال تقرير «مركز البحوث حول الطاقة والهواء النظيف»، إن ألمانيا والصين والهند كانت بين أكبر الاسواق التي استوردت الخامات الروسية.

حكومة بوتين استفادت من الأسعار المرتفعة وحققت عوائد ضخمة من مبيعات النفط والغاز

انكماش الناتج المحلي البريطاني

لندن ـ **العربي الجديد**

انكمش الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة في أبريل/نيسان الماضي، بنسبة 0,3 بالمئة على أساس شهري، في نتائج مخيبة للآمال بعد توقعات بنمو 0,1 بالمئة. وقال مكتب الإحصاء الوطني للمملكة المتحدة في بيان، الإثنين، إن الانكماش المسجل في أبريل، هو الثاني بعد تراجع آخر في مارس/آذار السابق له، بنسبة 0,1 بالمئة. وذكر المكتب أن الناتج المحلي الإجمالي للربع المنتهي في أبريل الماضي نما بنسبة 0,2 بالمئة، مقارنة مع الربع السابق له المنتهي في مارس 2022. وانكمش قطاع الخدمات بنسبة 0,3 بالمئة في أبريل 2022، كما انخفض الإنتاج بنسبة 0,6 بالمئة مدفوعاً بانخفاض التصنيع بنسبة 1,0 بالمئة على أساس شهري. وانخفض قطاع البناء بنسبة 0,4 بالمئة في أبريل 2022، فيما تعد هذه المرة الأولى التي تساهم فيها جميع القطاعات الرئيسية، بشكل سلبي في تقدير الناتج المحلي الإجمالي الشهري منذ يناير/كانون الثاني 2021. وتضرر الاقتصاد البريطاني بشدة من تبعات الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع نسب التضخم لأعلى مستوى في 30 عاماً، وسط زيادات متسارعة على أسعار الفائدة. ويذكر أن الإسترليني يعاني من التراجع المستمر مقابل الدولار وعملة اليورو.

التضخم يضرب المبيعات في متاجر لندن (Getty)

الروبية الهندية في أدنى مستويا تها

نيودلهي ـ **العربي الجديد**

بعد التراجع المرعب الذي شهده الين الياباني والليرة التركية والانخفاض المتواصل في سعر الجنيه الإسترليني، قالت وكالة بلومبيرغ أمس الإثنين، إن الروبية الهندية استقرت قرب أدنى مستوياتها على الإطلاق مقابل الدولار، بالتزامن مع تراجع الأسهم المحلية وسط توقعات تشديد السياسة النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، الأمر الذي ضغط على أصول الأسواق الناشئة. واستقرت العملة الهندية مقابل نظيرتها الأميركية عند 78,1450 روبية في التعاملات التي جرت صباحاً في سوق نيودلهي.

ووفقاً لبيانات «بلومبيرغ»، ارتفع عائد سندات الخزانة الهندية لأجل عشر سنوات 9 نقاط أساس إلى 7,61%، بينما ارتفع عائد السندات لأجل أربع سنوات 13 نقطة أساس، فيما يترقب المستثمرون صدور بيانات التضخم في الهند. على جانب آخر، انخفض مؤشر «ستاندرد اند بورز سينسكس» في بورصة بومباي بنحو 2,8%، متأثرا بسحب المستثمرين الأجانب حوالي 24 مليار دولار من الأسهم المحلية خلال هذا العام حتى الآن. وتتأثر الموارد المالية الخارجية للدولة سلباً بسبب تزايد التدفقات الخارجة للأسهم إلى جانب اتساع عجز الحساب الجاري الناجم عن ارتفاع أسعار النفط والسلع، ومع ذلك، فإن البنك المركزي لديه ما يقرب من 600 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي التي يستخدمها للحد من أي تقلبات حادة في العملة.

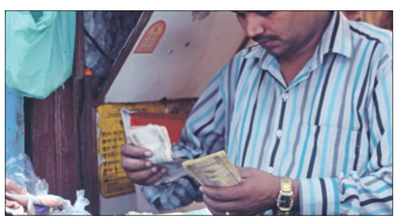
العملة الهندية تنضم إلى قائمة العملات المتراجعة مقابل الدولار (Getty)

العملات الرقمية تواصل تهاويها

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تواصل العملة الرقمية الأولى في العالم «بيتكوين» انهيارها الدراماتيكي بهبوطها في تعاملات أمس، الإثنين، إلى 23 ألفا و750 دولارا امريكيا، فيما انخفضت قيمة سوق العملات المشفرة إلى أقل من تريليون دولار لأول مرة منذ يناير/كانون الثاني 2021. وفقا لموقع «كوين ماركت كاب» للبيانات، انحدرت قيمة سوق العملات الرقمية في تعاملات الاثنين إلى 926 مليار دولار.

وأوضحت المجلة أن العملة المشفرة هي وكان لأكثر عملة رقمية انتشارا في العالم، «بيتكوين»، تأثير كبير في خفض القيمة السوقية للعملات المشفرة، بهبوطها أكثر من 12% خلال تعاملات أمس، وتدهورها إلى أدنى مستوى في 18 شهرا. وقبل أيام أشارت تقديرات مجلة «فوربس» Forbes إلى وجود أكثر من 19 ألف مشروع عملة رقمية حاليا، وكان سوق التشفير كاملا بقيمة سوقية إجمالية تبلغ 1,3 تريليون دولار.

أصل رقمي يمكن تداوله من دون المرور بالبنوك أو السلطات المالية الرسمية أو المصارف المركزية، والأشهر في هذا القطاع هي «بيتكوين»، التي لا تزال تتصدر المشهد وتستحوذ على نحو 44% من الرسملة السوقية الإجمالية. وفي حين أن سوق العملات المشفرة كان يساوي أكثر من 3 تريليونات دولار في ذروته قبل 7 أشهر، فإنه يقترب من تريليون دولار، وفقا لموقع «كوينغيكو» Coingecko الذي يرصد أكثر من 13 ألف عملة مشفرة. في عام 2021، اجتذب هذا القطاع الذي ما زال يعد ناشئا عددا متزايدا من المستثمرين التقليديين الذين فتحت شهيتهم للمخاطر سياسات المتساهلة للغاية للبنوك المركزية. لكن زيادة سعر الفائدة على الدولار التي قررها الاحتياطي الفيدرالي لوقف التضخم الجامح، تلقي بثقلها على الأسواق.

وتسارع انخفاض «بيتكوين» بعدما علقت منصة «سلسيوس» Celsius عمليات السحب، وفق مارك هيفيلي، المحلل لدى مؤسسة «يو بي إس» UBS المصرفية. وتقترح الشركة، التي تبلغ قيمتها 12 مليار دولار، على مستخدميها استخدام عملاتهم المشفرة «التاريخية» مثل بيتكوين والإيثر للاستثمار في عملات رقمية جديدة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، جمعت «سلسيوس» 400 مليون دولار من صندوق كبيبك للودائع الذي عبر عن ارتياحه للشراكة مع «الجهة الرائدة في العالم للقروض بالعملة المشفرة». وأعلنت المنصة، الاثنين، أنه «نظرا لظروف السوق القاسية، فإننا نعلق جميع عمليات السحب والتحويلات بين الحسابات».

تواصل «بيتكوين» انهيارها الدراماتيكي (Getty)

رؤية

انقلاب في أسعار العملات... من الأقوى؟

مصطفى عبد السلام

تعيش سوق العملات العالمية تقلبات وتذبذبات حادة تصل إلى حد الانقلابات سواء بالنسبة للعملات الرئيسية مثل اليورو والين والإسترليني، أو عملات الأسواق الناشئة مثل الليرة التركية والجنيه المصري والروبية الهندية التي تراجعت أسعارها بشدة مع موجة نزوح الأموال الساخنة منها وهروب الاستثمارات الأجنبية وتراجع إيرادات النقد الأجنبي، وزيادة كلفة الواردات بسبب قفزات أسعار الأغذية والوقود.

وأصبحت أسواق الصرف في حالة تخبط بسبب حالة الغموض وعدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد العالمي مع استمرار الحرب في أوكرانيا، وزيادة التضخم لمعدلات قياسية والذي يصاحبه موجة رفع الفائدة، وتزايد حالات كورونا في الصين والعودة الشرسة للوباء، والتي تدفع إلى توسيع رقعة الإغلاقات كما حدث مع حي تشاوينغ، أكثر أحياء بكين كثافة سكانية، وقبلها الإغلاق التام لإقليم شنغهاي، وهو القرار الذي هز اقتصاد العالم قبل شهور.

السوق الأميركية تبدو ظاهريا هي المستفيد الأكبر من التقلبات في أسواق الصرف حيث تعيش عصر الدولار القوي، وهو أمر قد لا يروق للإدارة الأميركية خاصة وأنه يؤثر سلبا على الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية، وقد لا يخدم خطط إدارة بايدن الرامية إلى تنشيط الاقتصاد والخروج من حالة الانكماش، وتوفير الأموال الرخيصة للمستثمرين، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي. وقد تزيد قوة العملة الأميركية مع رفع سعر الفائدة عدة مرات في الفترة المقبلة في إطار محاولة الاحتياطي الفيدرالي مكافحة التضخم الذي يعد الأعلى منذ 41 سنة.

والعملة الأوروبية الموحدة التي راهنت مؤسسات عالمية على أن تكون منافسا قويا للدولار عند إطلاقها في عام 1999، أصابها الوهن في ظل ضخامة الأزمات التي تمر بها دول القارة وآخرها تلك الناتجة من كلفة حرب أوكرانيا الباهظة، وقفزات أسعار الطاقة والوقود. وقبلها حالات الإفلاس التي مرت بها دول أعضاء في منطقة اليورو مثل اليونان وقبرص، ومغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي. بل إن الأخطر في الفترة الأخيرة بالنسبة لليورو هو حديث بعض قادة الأعمال عن احتمال تزايد حالات الإفلاس داخل ألمانيا، قاطرة الصناعة الأوروبية، حيث تشير الأرقام الصادرة من كبريات المؤسسات الدولية إلى أن ألمانيا أكثر الدول الأوروبية تضررا من الحرب في أوكرانيا. ومن بين هؤلاء، مانفريد كنو رئيس كومرتس بنك والذي قال إن إمدادات الطاقة في ألمانيا معرضة للخطر، الأمر الذي يحمل في طياته خطر المزيد من حالات الإفلاس في البلاد. ومع هذا الضعف تتدحرج قيمة العملة الأوروبية يوما بعد يوم، فسعر اليورو يقترب بسرعة من الدولار الواحد مع تفاقم الأزمات التي تمر بها القارة مقابل 1,2 دولار قبل بداية الحرب في أوكرانيا، وهذا أمر شكل مفاجأة للمضاربين في سوق العملات، وقد يستمر هذا الضعف والتراجع حتى موعد رفع سعر الفائدة على العملة الأوروبية في يوليو أو سبتمبر.

والجنيه الإسترليني الذي كان يصنف على أنه من أقوى العملات عالميا، بات حاليا ثالث أسوأ عملة من حيث الأداء بين العملات الرئيسية في سوق الصرف العالمي، بل إنه خسر أكثر من 8% من قيمته منذ بداية العام. والأسوأ أن هناك توقعات بتراجع سعر صرف الإسترليني إلى 1,19 دولار وفق توقعات مصرف «غولدمان ساكس»، وربما يواصل الإسترليني تراجعه مقابل العملات الأخرى مع الضغوط التضخمية وانكماش النمو الاقتصادي وقفزات أسعار الوقود والأغذية، وربما يتكرر سيناريو العام 1985 حيث تراجع سعر الإسترليني إلى دولار واحد. والأرقام الصادرة أمس تزيد الضغوط على الإسترليني، فقد انكمش الاقتصاد البريطاني في أبريل الماضي بوتيرة مفاجئة هي الأعلى منذ أكثر من عام، وهو ما يزيد من خطر انكماش الاقتصاد في الربع الثاني ويعزز مخاوف التباطؤ مستقبلاً. وهناك دول أخرى تحرص على أضعاف عملتها الوطنية بهدف زيادة إيرادات النقد الأجنبي عبر تنشيط بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الصادرات الخارجية والاستثمارات الأجنبية والسياحة. ومن بين هذه الدول اليابان والصين وغيرها، وهو أمر يمثل تحديا للحكومات والبنوك المركزية خاصة في حال وجود انكماش داخل اقتصاد الدولة.

في اليابان مثلا تشهد العملة المحلية انهيارا كبيرا، فقد تراجعت قيمة الين إلى أدنى مستوياتها مقابل الدولار في 24 عاماً، وسط إصرار الحكومة على اضعاف قيمة العملة بهدف تنشيط السياحة وزيادة الصادرات التي عادة تقود النمو الاقتصادي بالبلاد، والحد من هروب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الياباني الذي يعاني من ركود طويل.

ودفع تراجع الين إلى أدنى مستوياته في نحو ربع قرن أمس محافظ بنك اليابان المركزي، هاروهيكو كورودا إلى الخروج بتصريح لافت يحذر فيه من انخفاض قيمة العملة. ويعتبر أن الانخفاض السريع الأخير في سعر الين أمر غير مرغوب فيه وسلبي للاقتصاد، ويشدد على أن تأثير الانخفاض السريع للين من شأنه إحداث ضرر لاقتصاد البلاد ويزيد من عدم اليقين وصعوبة وضع خطط العمل للشركات، خاصة بعدما تراجع الين مقابل الدولار إلى أدنى مستوياته منذ عام 1998، وتعهد المحافظ بالعمل مع الحكومة اليابانية عن كثب لمراقبة تأثير هذا الانخفاض على الاقتصاد. ما يزيد من أزمة الين هو أن اليابان لا تزال في دوامة الانكماش للسنة السابعة على التوالي والمتمثلة في انخفاض معدلات النمو والتضخم وارتفاع مستويات المديونية. وهو ما يعيد إلى الذاكرة «ذكرى» ثبات الأسعار التي أصبحت متجذرة في سلوك الأسر والشركات. حتى الروبية الهندية التي كان الرهان عليها كبيرا في أن تنضم إلى العملات الرئيسية في العالم، فقد تراجعت أمس الإثنين قرب أدنى مستوياتها على الإطلاق مقابل الدولار، بالتزامن مع تراجع الأسهم المحلية وسط توقعات تشديد السياسة النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي، الأمر الذي ضغط على أصول الأسواق الناشئة. يتكرر مشهد الروبية الهندية مع عملات أسواق ناشئة أخرى مثل الليرة التركية والجنيه المصري والراند الجنوب أفريقي، فهذه العملات تواجه ضغوطا شديدة بسبب رفع البنك المركزي الأميركي سعر الفائدة. وهو ما يضغط بشدة على عملات كل الأسواق الناشئة، ويسحب الأموال نحو الأسواق الغربية الأقل مخاطرة. عملات العالم تواجه مخاطر شديدة في الفترة المقبلة، خاصة إذا ما رفع الفيدرالي الأميركي سعر الفائدة بأكثر من المتوقع، وسحب الأموال من دول العالم نحو السوق الأميركي للاستفادة من الفائدة العالية سواء على العملة أو السندات، والمخاطر المتدنية.